

## هل باتت "أسماء الأسد" تدير الاقتصاد السوري؟

sy-24.com/news/هل-باتت-أسماء-الأسد-تدير-الاقتصاد-السوري

4 نوفمبر 2020



أكدت مصادر حقوقية مهتمة بالشأن السوري، أن "أسماء الأسد" زوجة رأس النظام السوري "بشار الأسد"، هي من تدير الشبكات المالية في سوريا، لافتين إلى أنها نجحت بذلك.

وقال المحامي "عبد الناصر حوشان" لـ SY24، إن "كل الوقائع تشير إلى أن أسماء الأسد تدير الشبكات المالية في سوريا وتحاول تركيزها في يدها، وقد نجحت بالسيطرة على أموال المنظمات الإنسانية السورية والأجنبية من خلال ربطها بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ومنها جمعية البستان".

وأضاف "حوشان" أن "أسماء الأسد انتقلت إلى السيطرة على قطاع رجال الأعمال والشركات، وخاصة تلك التي كان لها دور في تجنيد وتشكيل مجموعات التشبيح والتي شكلت خطراً على وجود عائلة الأسد، فكان لابد من القضاء على هذا النفوذ الخطر فلجأ النظام عبر أسماء أسد لتنفيذ هذه المهمة".

وأوضح "حوشان" أن "نتيجة هذه العملية ستكون خروج رؤوس كبيرة من الساحة وظهور أخرى أكثر ولاء و ضعفاً".

في رد على سؤال يخص "أسماء الأسد" وعلى ماذا تستند في سيطرتها على قطاع رجال الأعمال وأيضا من أين تستمد قوتها قال "حوشان"، إن "هناك حكومات عربية وغربية تدعم هذا التوجه، وجهات استخباراتية دولية تتكفل بحمايتها، إضافة للحكومات اليمينية والأحزاب اليمينية في الغرب كلها تدعم النظام بقوة".

وكانت مصادر إعلامية نقلت عن موالين في مناطق سيطرة النظام قولهم إن "أسماء الأسد التي قادت الحملة ضد رامي مخلوف ابن خال زوجها، تتولى الآن إدارة أموال وأعمال العائلة بعد وفاة خال الأسد محمد مخلوف الذي كان ممسكاً بأموال وأعمال العائلة لعدة عقود".

وتابعت المصادر أن "هذا التغيير فرض واقعاً جديداً تحاول أسماء الأسد أن تعيد ترتيب أوراقه، من ضمنها الحد من نفوذ رجال أعمال ظهوروا خلال الحرب، وباتوا يشكلون قوة اقتصادية ضاربة، على خلفية توازن الاستيلاء على سوريا بين إيران وروسيا، في الوقت الذي ينهار فيه الاقتصاد المحلي مع انهيار قيمة الليرة التي فقدت 80% من قيمتها".

يشار إلى أن "أسماء الأسد" تملك شركة خدمة الاتصالات "إيماتيل"، والتي طرحت مؤخرا هاتف "آيفون 12" الجديد في أسواق العاصمة دمشق وبجميع نسخه، وذلك بعد 10 أيام فقط من إعلان شركة آبل عن طرحه في الأسواق.

وأرقت الشركة مجموعة صور لتزاحم المواطنين أمام أحد المتاجر للحصول على الجهاز، بسعر يتراوح ما بين 4 إلى 5 ونصف مليون ليرة سورية، أي ما يعادل بالسعر الأجنبي (1800 إلى \$2500 أمريكي).

وفي 17 حزيران الماضي، أصدر وزير الخارجية الأمريكي "مايك بومبيو"، بيانا وصلت نسخة منه لمنصة SY24، أعلن فيه عن دخول القانون حيز التنفيذ، إضافة لأسماء الشخصيات التي تم إدراجها في قانون العقوبات، مشيرا إلى إدراج للمرة الأولى "أسماء الأسد" زوجة رأس النظام السوري "بشار الأسد" على قائمة العقوبات.

وفي أيلول الماضي، قال نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكي "جويل رايبورن" في بيان، إن "عائلة الأسد وأعوانها يعيشون في رفاهية وثناء على حساب الشعب السوري، بينما يرتكب النظام أعمالا همجية ضد شعبه، ويفشل في اتخاذ الخطوات الأساسية لرفع المعاناة عن الشعب السوري".